سوق العودة للمدارس

قيمتها أكثر من 50 مليار ريال سنويا

مستلزمات تحتكرها المنتجات المستوردة

لايدرك اليمنيون أن سوق المستلزمات الدراسية في بلادهم تعتمد تماما على المنتجات المستوردة وتكاد الصناعة الوطنية أن تغيب عن المشهد تماما ،فهذا السوق الذي يفوق مستهلكوه ملايين الطلاب والطالبات اليوم وفي ظل التجارة المفتوحة كعكة محتكرة على منتجات شركات دولية محددة تتنافس على الاستحواذ على أكثر من 50 مليار ريال في العام هي إنفاق اليمنين على هذه المستلزمات.

تحقيق/ أحمد الطيار

سوق ضخمة

تعد السوق اليمنية مجالا خصبا لمبيعات المستلزمات الدراسية كل عام وفقا لرأى الخبراء الاقتصاديين فعدد الطلاب والطالبات الذي يتجاوز 6 ملايين نسمة في جميع أنحاء الجمهورية ريفاً وحضراً يخلق مجالاً خصبا للاستثمار في توفير تلك المستلزمات والتي تشمل الدفاتر بجميع أنواعها وأقلام الحبر بجميع ألوانها وأقلام الرصاص والأقلام السائلة والمساطر والمقالم والحقائب المدرسية وتضاف إليها الزي المدرسي و الأخذية وقناني الماء والعصير وحقائب حفظ الأدوات وهذا العدد الكبير من الطلاب والطالبات وهذا خلق سوقا يتنافس عليه تجار كثر يجلبون هذه الاحتياجات من عدة دول في العالم تبرز فيها الصين وإندونيسيا واليابان .

التوجه للاستيراد

نظرا لكبر حجم السوق اليمنية برزت حدة التنافس بين التجار للحصول على نصيب الاسد من فرص توفير المستلزمات المدرسية الأمر الذي جعلهم يصبون جل جهودهم على الاستيراد والبحث في الأسواق الدولية عن الأشياء الرخيصة متغافلين فرص قيام صناعة وطنية تفيد البلد ويعود ذلك كما يرى الخبراء إلى اهتمام التجار اليمنيين بالاستيراد وعدم التوجه للصناعة محليا وهذا ما جعل السوق اليمنية سوقا معرضة لكل أنواع المنافسة غير الشريفة ويقول المهندس عبد الوهاب الفتاح تاجر مستلزمات المدرسية لقد أدى انفتاح السوق اليمني إلى تفشي ظاهرة الاستيراد وأصبح كل من هب ودب يقوم بالاستيراد بمستوى 100 الف دولار فأكثر ،ويضيف هذه السوق سوق هشة ولامنافسة فيها بشرف الأمر الذي جعل إمكانية قيام صناعة وطنية تشغل عمالة محلية وتكون قيمتها المضافة لصالح البلد مستحيلة.

الصناعة الوطنية تغادر

خلال العام 2005م كانت هناك خمسة مصانع لإنتاج الدفاتر ومستلزماتها وبلغت كمية إنتاجها خلال الأعوام الماضية نحو 60% فيما تراجع إنتاجها حاليا لنحو 20% فقط ويعتقد أنها ستتراجع إلى 10% خلال الأعوام القادمة .

وهناك قصص مأساوية تعرضت لها الصناعة الوطنية في إنتاج الدفاتر المدرسية ومستلزمات الورق المدرسي للطلاب يتحدث عنها الأخ طلعت السوري مدير بشركة النور للطباعة والمنتجات الورقية بقوله: إن الشركة كان لها مصنع يقوم بالإنتاج وفق احدث المواصفات بني عام 2005م بأحدث المعدات لكن نتيجة للمنافسة غير الشريفة التي يقوم بها التجار المستوردون والوكلاء للشركات الإندونيسية والصينية العملاقة تم محاربة الإنتاج الوطني من خلال الأسعار وهكذا وجدت المصانع الوطنية نفسها غير قادرة على المنافسة الأمر الذي أدى لتوقفه وتم مؤخرا بيعه لمستثمر مصري بـ300 الف دولار فقط وخسارة 700 الف دولار من قيمته ، السروري يضيف أن الدولة تتحمل جزءاً كبيراً من معاناة الصناعيين في اليمن فهي تعرقل عملية تطوير الصناعة ولاتمنحها التسهيلات اللازمة وهناك ضرائب وإتاوات تدفع لها بدون وجه حق كضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية الباهظة فيما يتم منح المستوردين مزايا وتسهيلات وعليهم رسم جمركي واحد فقط ،ويرى أن المسئولين الحكوميين هم السبب فهؤلاء حسب رأيه اثروا بطرق غير شرعية وحولوا أموالهم لأعمال تجارية تقوم بالمنافسة بطرق غير شرعية وتحولوا إلى مستوردين لبضائع ومستلزمات لا يفقهون بها شيئاً المهم أن يحصلوا على أرباح وكانت أولى خطواتهم ضرب الصناعة الوطنية فقط ، ويؤكد لوكان هؤلاء فيهم خير لأنشأوا مصانع ولاستقطبوا عمالة محلية واسهموا في توفير فرص عمل حقيقية تفيد البلد.

هجرة للسودان

مصنع وطني آخر تملكه احدى المجموعات التجارية المشهورة في تجارة القرطاسية كان يعمل في إنتاج الدفاتر بشتى أنواعها تعرض هو الآخر لخسارة فادحة جراء منافسة المستورد وبالتالي كان لابد من البحث عن حل وكان الحل الرحيل من الوطن والاستثمار في السودان وهكذا فقد أكثر من 50 عاملا يمنيا مصدر رزقهم وتعرضت أسرهم التي تصل إلى 350 فردا للضرر الاقتصادي الكبير.

الأقلام

تعتبر الأقلام على قائمة الاحتياجات اليومية للطلاب في اليمن دون منازع ولهذا يتم استيراد مئات الملايين منها سنويا ووفقا لإحصائية التجارة الخارجية للعام الفائت 2012م استوردت بلادنا من الأقلام ملايين الدرازن بقيمة 800 مليون ريال واستحوذت المنتجات الهندية على نصيب الأسد منها بقيمة 325 مليون ريال يليها الصين وصدرت لليمن ما قيمتها 250 مليون ريال كما تدخل اليابان في توريد الأقلام السائلة الحبر وصدرت لليمن بما قيمتها 60 مليون ريال .

الدفاتر

للدفاتر المدرسية سوق متنوعة فالطلبات تتزايد من جهة ومن جهة أخرى تتزايد أيضا كميات المعروض وبشتى الأنواع وللدفاتر قصص فقد بدأت مجموعة من المصانع الوطنية صناعتها محليا لكن لوجود منافسة شرسة من المستورد تراجع نصيبها من السوق وباتت المستوردة محتكرة للسوق وتقول إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء إن اليمن استورد دفاتر جاهزة بشتى الأنواع والأشكال بما يفوق 100 مليون دفتر وتصدرت إندونيسيا المرتبة الأولى التي تصدر لليمن وبلغت الواردات منها نحو 4000 طن بقيمة 690 مليون ريال وتعد الدفاتر الإندونيسية ذات جودة ومتانة وتتسم بالجاذبية حسب ما يرى الخبراء وسعرها أغلى في السوق اليمني كما صدرت الصين لليمن بـ310 ملايين ريال وبلغت الكميات المستوردة منها 1600 طن وحسب الإحصائيات الرسمية بلغت قيمة الواردات اليمنية من الورق بشكل عام ومنها الدفاتر الورقية 20 مليار ريال من الأوراق الخاصة بالدفاتر والمستلزمات الطباعية للكتب والمدارس وتوضح الإحصائية انه تم استيراد ورق مقوى من السعودية بقيمة 3 مليارات و278 مليون ريال يليها إندونيسيا وبلغت الواردات منها ملياران و355 مليون ريال فالولايات المتحدة وصدرت لليمن بقيمة مليار و243 مليون ريال ثم إسبانيا وصدرت بما قيمته مليار و670 مليون ريال .

الانفاق

تقدر نفقات الطلاب اليمنيين على المستلزمات الدراسية من دفاتر وأقلام وشنط وأزياء خاصة بالمدرسة ومساطر ومماسح وغيرها بحوالي 42 مليار ريال في العام الدراسي هذا في ما يخص المدارس الحكومية فقط ووفقا لتقديرات قمنا بتحليلها وفقا لأسعار السوق حاليا يحتاج كل طالب وطالبة خلال العام الدراسي الحالي في المتوسط 6000-7000 ريال لدى الأسر المتوسطة الحال فيما ترتفع النفقات إلى حوالي 25000 ريال لدى الأسر الغنية وحسب تلك التحليلات تستلزم الدفاتر في الفصلين في ابسط الأحوال كل عام حوالي 2000 ريال و1500 ريال قيمة الشنطة و2000 ريال قيمة الزي المدرسي فيما تحتاج المستلزمات الأخرى 1500 ريال على الأقل .

ماركة يمنية

يحسب لليمن أن فيها ماركات من المستلزمات المدرسية مسجلة باسمها ويتم صناعتها على أنها ماركة يمنية في الهند والصين ولعل من ابرز من يقوم بها مجموعة الجيل الجديد فمن خلال ماركة الذكي يتم صناعة الأقلام الجافة والسائلة وأنواع عديدة من الدفاتر والمستلزمات المدرسية الهامة ومن خلال هذه التجربة تحولت التجارة إلى صناعة يمكن للبلد الاستفادة منها، وفقاً للأخ عبد الله الآنسي فقد تمكنت مجموعة الجيل الجديد من الانطلاق من مجرد تجارة للمواد القرطاسية إلى شريك صناعي وقامت بصناعة ماركات يمنية عديدة في الخارج من خلال شركائها ومصانعها في الهند والصين وإندونيسيا من تقديم منتجات يمنية راقية ذات جودة وبأسعار منافسة ويتم تغطية احتياجات السوق اليمني بنحو 60% وتوزع منتجاتها في دول القرن الأفريقي والجزيرة العربية ومصر والسودان أيضا .

غياب المواد الخام

عدم امتلاك اليمن لمواد خام لصناعة المستلزمات المدرسية هي السبب الأول وراء عدم قيام صناعة وطنية في هذا الشأن كما يرى كثير من التجار وحسب كلام الأخ الآنسي مدير مهرجان العودة للمدارس والذي تنظمه مجموعة الجيل الجديد بصنعاء لاتمتلك اليمن مواد خام خاصة بصناعة الورق والأقلام والدفاتر وغيرها لكنها في المقابل لديها الخبرة والمهارة في اختيار أصناف تناسب اليمن جودة وسعرا ولهذا فإن التجار اليمنيين يبحثون عن المناسب منه فالورق حسب قوله منتج آسيوي في الصين وإندونيسيا وهناك شركات عملاقة لإنتاج وتصنيع الدفاتر منه وقيام التجار باستيراد الأوراق وتحويلها لدفاتر كما تعمل المصانع الوطنية مكلف ويقود لتحمل أسعار إضافية فضلا عن أن تلك الدول لديها إمكانيات كبيرة في الطاقة والخبرة الفنية والإمكانيات المادية الهائلة وهو ما يجعل المصنع اليمني يواجه منافسة كبيرة ليس باستطاعته الوقوف أمامها .

عميد كلية التربية بجامعة صنعاء لـ" الثورة" :

نفتقر لاستراتيجية وطنية لتطوير التعليم

لقاء/ حسن شرف الدين

دعا عميد كلية التربية بجامعة صنعاء الدكتور عبدالكريم البكري وزارة التربية إلى وضع الخطط والاستراتيجيات لتطوير المناهج وإعداد المعلمين وتطوير أداء الإداريين والمشرفين من خلال إقامة الدورات التدريبية والتأهيلية حتى تستمر العملية التعليمية وتحسن من مستواها.

وأكد الدكتور البكري في لقاء مع "الثورة" أن هناك توجهاً لتحسين التعليم من خلال عدة برامج كجودة التعليم لكنها ما تزال تحت النشء.. مشيرا إلى أن المشاكل التي يعيشها المجتمع أدت إلى ظهور التعليم الخاص وأن مشكلة التعليم الخاص تتمثل في اهتمامهم بالجانب التجاري والربح.

كما تحدث عميد كلية التربية حول العديد من القضايا المتعلقة بالتعليم العام والخاص في اليمن تقرأونها في السطور التالية:

* بداية.. تقييمك لواقع التعليم العام في اليمن؟

- التعليم في اليمن للأسف الشديد حاليا مربك، الوضع حزين، الوضع يحتاج إلى إنقاذ، لكن بإرادة الناس المخلصين وإرادة الإدارة الجديدة وقوى جميع العاملين في الحقل التربوي يمكن أن نخرج إلى طريق ونحسّن من هذا الوضع.

* ماذا عن التعليم الخاص.. قراءتك له؟

- التعليم الخاص فيه أيضا إشكالية، لأنهم يهتموا بالجانب التجاري أكثر من الجانب التعليمي، وهذه مشكلة، ولا أقصد بأن كل المدارس بهذا الشكل، هناك مدارس متميزة ورائعة وممتازة، لكن أيضاً هناك مدارس للأسف الشديد ليست بالشكل المطلوب.

إشكالية

* هل تساهم هذه المدارس إلى جانب الحكومة في إيصال رسالة تعليمية صحيحة؟

- الأصل أن تساهم في هذا الجانب، والأصل أن تقوم وزارة التربية والتعليم بوضع استراتيجية دقيقة لكي تقوم كل المدارس سواء كانت خاصة أو عامة بالرسالة المطلوبة وتحقيق الأهداف المطلوبة.. لكن وبطبيعة الوضع العام هناك إشكاليات فيما يتعلق بالرؤى والفلسفات وعدم المتابعة التي تؤدي إلى أن لكل مدرسة رؤية معينة قد تساهم بنسبة بسيطة وبعضها تساهم بنسبة كبيرة، فالمساهمة قد تختلف من مدرسة إلى أخرى.. لكن على وزارة التربية والتعليم أن تضع استراتيجية دقيقة لكي تسهم جميع المدارس الخاصة والعامة في تحقيق الأهداف الرئيسية المنشودة للمجتمع اليمني قاطبة.

* كثير من الأسر اليمنية تذهب بأولادها إلى المدارس الخاصة..لماذا برأيك؟

- لأن عدد الطلاب قليل، عندما يسجل في مدرسة حكومية في الفصل الواحد أكثر من 80 أو 100 طالب، في المدارس العامة سلوك الطلاب سلوك خشن لا سيما في المراحل الأولى.. لكن عدد الطلاب في المدارس الخاصة عدد محدود وبالتالي الاهتمام بهم يكون أكثر، وأحياناً هناك بعض المدارس تهتم بالشكل يعني اهتماما شكليا وليس اهتماماً جوهرياً.. كذلك أن المدارس الخاصة لديها قدرة كبيرة على المتابعة والحفاظ على الطالب من الأذى والضرب وغيره، لذلك تحرص كثير من الأسر على أن تلحق أولادها للدراسة في المدارس الخاصة.

الادارة القوية

* لماذا برأيك تحول التعليم في بلادنا إلى مجال للأستثمار؟

- وهذا يعود لعدم وجود إدارة قوية ومتابعة قوية للمدارس، ولعدم وجود أيضا ضمائر.. إذا لم توجد الضمائر والنفوس الصحيح والإرادات الصادقة والقناعات الحقيقية لا يمكن أن نسير بالعملية التعليمية بالشكل الأفضل.. ولذلك وجدت مثل هذه الأشياء.. فهناك من يهتم بالجانب الاستثماري فيقوم بفتح المدرسة ولا توجد رقابة ولا متابعة ولا مساءلة، ومن الطبيعي أن يهتم بالجانب المالي على الجانب التعليمي، وبالتالي يقوم بإنجاح هذا الطالب من أجل الحصول على المال.. لكن إذا كانت هناك محاسبة ومتابعة وخطة يمكن أن تتغير الأمور.. وللأمانة حتى نكون منصفين هناك مدارس خاصة رائعة تهتم بالجانب التعليمي مع الجانب الاستثماري.. وللعلم أن هناك علاقة بين الاستثمار والتعليم، يمكن أن أهتم بالجانب التعليمي، وإذا اهتممت بالجانب التعليمي سيؤثر هذا على الجانب الاستثماري،وهناك نماذج من المدارس الخاصة يدفع الطالب فيها مبالغ كبيرة أكثر مما يدفعه في الجامعة.. وهذا يعتمد على المخرجات الممتازة التي تخرج من هذه المدارس.. ولذلك الاستثمار مهم ولكن ليس على حساب الجانب التعليمي.. ضبط الجانب التعليمي قد يؤدي إلى رفع الاستثمار.

* أين الرقابة الحكومية من المدارس الخاصة؟

- هناك إدارة عامة للمدارس الخاصة في وزارة التربية والتعليم، لكن كل هذا يحتاج إلى تفعيل، وللأسف الشديد أعزو عدم المتابعة وعدم الدقة والضبط إلى ضعف الضمائر والنفوس.

تدريب وتأهيل

* كأكاديمي تربوي ماذا تنصح الحكومة في هذا الجانب؟

- أنصح الحكومة والمجتمع والأفراد والمسئولين ومدراء الإدارات العامة في وزارة التربية والتعليم والوزارات المختصة كالتخطيط والمالية أن تقوم بعمل خطة استراتيجية سليمة ودقيقة وأن تضع لها متطلبات لتنفيذها.. حتى ينقلوا البلد في مجال التعليم إلى مستوى عالي..كالاهتمام بالمناهج وإعداد المعلم وتوفير الكوادر الفنية والتجهيزات والاهتمام بالإدارة وإقامة الدورات التدريبية والتأهيلية وجميعها منظومة متكاملة إذا أعدت الحكومة خطة استراتيجية متكاملة لمعالجة هذه الجوانب ستخطو العملية التعليمية إلى الأمام وبشكل كبير.. إذا وجدت النيات والإرادة والإدارة الصحيحة يمكن أن نخفف وبقدر كبير من المشاكل التي يواجهها التعليم في البلد.. لدينا خبراء واكاديميون وعليهم أن يضعوا خططاً عملية للتنفيذ وليس خططاً للتنظير.. وعلى الجهات المسئولية أن تبحث عن المال لتنفيذ هذه الخطة سواء من المانحين أو أي مصادر أخرى.. ثم بعد ذلك القيام بمتابعة تنفيذ هذه الخطط بشكل دقيق من خلال وضع آلية ونظام محاسبي لمختلف جوانب الخطة التنفيذية حتى نصل إلى وضع تعليمي جيد.

* ماذا عن الجانب الأكاديمي والبحثي.. أين دور كلية التربية في دراسة الوضع التعليمي في اليمن؟

- الجانب البحثي والأكاديمي في الجامعات ضعيف جداً جدا.. وميزانية الجانب البحثي لا تساوي شيئاً وهو من أهم الجوانب البحثية ومن أهم وظائف الجامعة البحث والدراسة..لكن لا يوجد اهتمام به سواء من حيث المال مع أنه يوجد كثير من الأكاديميين والنقابات ولا سيما نقابة أعضاء هيئة التدريس دعوا إلى الاهتمام بهذا الجانب وتفعيله وتحديد موازنة مستقلة له.. لكن للأسف الشديد الجانب البحثي في الجامعة ضعيف حتى وإن وجدت أبحاث،لكنها أبحاث لا ترتقي إلى المستوى المطلوب.

* تكاليف المدارس الخاصة أعلى بكثير من تكاليف المدارس الحكومية..هل الفارق بين هذه التكاليف يؤثر على ميزانية الأسرة ودخلها الاقتصادي خصوصا لدى الأسر ذوي الدخل المحدود؟

- طبعاً.. الأسرة اليمنية مسحوقة اقتصاديا.. لكن هي تضطر إلى أن توفر مبلغاً من هنا وهناك حتى تعلم ابنها..لأنها عندما ترسل ابنها في مدرسة كوادرها ضعيفة ولا توجد فيها متابعة تضطر إلى ارسال ابنها إلى مدرسة خاصة رغم عدم قناعتها.. لكن للضرورة حتى تعلم ابنها ولو في الحد الأدنى على حساب جوانب أخرى كالصحة والملبس والمأكل.. فلو توفرت البيئة التعليمية الصحيحة في المدارس الحكومية نكون قد حللنا المشكلة المالية لدى الأسرة اليمنية.

الأداء المطلوب

* ما مدى تأثير مستوى دخل المعلم على أدائه التعليمي؟

- مستوى الدخل لدى المعلم في التعليم العام ولدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ولدى الفرد في أية مؤسسة ضعيف.. فإذا لم يكن هناك مقابل

مجز للموظف لا يمكن أن يقدم إلا الشيء البسيط، وبالتالي ينعكس ذلك على عمله.. ومستوى دخل المعلم الضعيف مشكلة كبيرة جدا ومع ذلك البعض لديه ثقافة معينة حتى وإن أعطي المال لديهم ثقافة المدرسة الخاصة ولا يقوم بأداء عمله المطلوب.

* التعليم حق من حقوق المواطن.. أين مجانية التعليم؟

- مجانية التعليم موجودة في التعليم العام في ظل كثافة كبيرة من عدد الطلاب الأمر الذي يؤثر سلباً على العملية التعليمية وجودتها.. الدولة تحاول أن تلبي الحد الأدنى من الاحتياجات.. التعليم هو أساس التطور والنمو وعلى الحكومة أن تركز على ميزانية التعليم وتزيد منها وتوفر للتعليم الموازنة اللازمة والمطلوبة على حساب الجوانب الأخرى لأنها المنطلق للشعوب والأمم.. لكن ما يدور في الواقع غير ذلك وهناك موازنة وتزداد بنسبة بسيطة جدا من سنة إلى أخرى..ولذلك لعدم توفر المدارس النموذجية والبنية التحتية اللازمة لها وعدم وجود الكوادر الكافية انتشر التعليم الخاص.

* نسمع كثيراً عن برامج خاصة بجودة التعليم.. ماذا يقصد به؟

- جودة التعليم يقصد بها الوصول بالتعليم إلى المستوى الأفضل وأن يحقق درجة كبيرة من التقدم والتطور.. وأن يؤهل الطالب تأهيلا عاليا.. هناك توجه لتحسين التعليم من خلال عدة برامج لكنها تحت النشء والبدايات الأولى وهي تقدم محاضرات توعوية وندوات وجلسات لتعريف الناس بأهمية جودة التعليم، لكن في الواقع لم نصل إلى هذا الهدف ولازلنا في درجة متخلفة للأسف الشديد.

* ماذا تنصح الأسرة اليمنية ونحن على أبواب بدء عام دراسي جديد.

- على الأسرة أن تتعاون بشكل متكامل مع إدارة المدرسة والأساتذة وتقوم بالاهتمام بأولادها في البيت ومتابعة واجباتهم لأن الأسرة إذا تركت أولادها على المدرسة فقط لا يمكن أن يتعلم بالشكل الصحيح.. لكن إذا وجدت المتابعة من الأسرة مع المدرسة يمكن أن نحقق ما نريده لدى ابنائهم وبالتالي نكون قد أسهمنا بدرجة كبيرة في تقدم التعليم ولو بالشكل اليسير.

استراتيجيات

* ماذا على وزارة التربية والتعليم أن تقوم به خلال الفترة القادمة؟

- على وزارة التربية والتعليم أن تضع الخطط والاستراتيجيات وأن تبحث عن الإمكانات المالية وتوسيع المدارس وتطوير المنهج وإعداد المعلمين وتطوير الإداريين والمشرفين والأخصائيين في المعمل والاجتماعيين من خلال إقامة الدورات التدريبية.. فإذا ما تم ذلك يمكن أن نحسن من عملية التعليم في بلادنا ولو بشكل بسيط.

/ ناجي السماوي